عند عدم القرينة على التخصيص   لا على الجزاء وقيل انه معطوف عليه وانه
مقيد بالشرط والغرض تاكيد عند الاستفهام عند الاجل حيث سوى بينه
وبين المعلوم وهو عدم التقدم ع ق اي فكما يستحيل التقدم بعد مجيء الاجل
يستحيل التاخر وقيل انه استئناف   اذ لا معنى لقولنا لا لانه لا يتصور
التقدم بعد مجيء الاجل فلا فائدة في نفيه وقوله اذ لا معنى له اي معتد به
في اللغة يصح الاخبار به فيها فلا ينافي انه صادق
ذنابة بضم الذال وكسرها وهي موخر الشيء ومنه الذنب وهو ذيل   تنبيه
الحيوان ع ق   ذكر بحث الجملة اي تم الملف واريد منه متعلقه اعني المذكور
لانه اسم من اسما التراجم فيجري فيه ما فيها والاصح انها اسم للالفاظ
المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة   لمكان التناسب اي وانما
ذكره عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب اي لوجوده اذ اقتران
الحالية بالواو شبيه بالوصل وعدمه شبيه بالفصل   اي الكثير
الراجح وليس المراد بالاصل القاعدة او الدليل او غير ذلك مما يراد به
في غير هذا الموضع راجع ع ق   عن المؤكدة المقررة الانسب التعبير
باللازمة لانها هي التي تقابل المنتقلة واما المؤكدة فتقابل المؤسسة
وباللازمة عبر ع ق ثم قال ولو قال اي المص غير المؤكدة ليخرج نحو
لا تعث في الارض مفسدا مما تكون مؤكدة ولم تكن لازمة كان احسن
لان هذه ايضا لظهور ارتباطها بالمؤكد لا يحتاج فيها الى ربط بالواو فلا
يبحث عنها هنا اه ومن هنا يوخذ الجواب عن عدول الشارح في التعبير
بالمؤكدة وهو الاشارة الى ان المراد بالمنتقلة مقابل المؤكدة الشامل
للازمة ويشير اليه كلام المطول ايضا   لمضمون الجملة نحو زيد ابوك
عطوفا فانه يلزم من الابوة العطف وخلق الله الزرافة يديها اطول
من رجليها   اثبات الركوب اي ذو اثبات وفي نسخة فان
في قولك الخ وهي واضحة   الا انه في الحال على سبيل التبعية وانما
المقصود الا فيه مخالفة لما تقرر ان الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على
مجرد الاثبات او النفي كان ذلك القيد هو الغرض الاصلي والمقصود
بالذات من الكلام ويمكن ان يقال الحكم عليه هنا بانه على سبيل

التبعية

التبعية وانه غير مقصود بالذات من حيث انه فضلة يستقيم الكلام
بدونه والمسند هو المقصود بالذات من حيث انه مسند وركن لا يستقيم
الكلام الا به وذلك لا ينافي ان المقصود بالذات من التركيب للبليغ
هو القيد تدبر   هذا المعنى اي اثبات الركوب   اي ولانها
في المعنى وصف لصاحبها فالحال ذات جهتين لها شبه بالخبر من انها
تفيد حكما زائدا يعلمه المخاطب قبل سماعها ولها شبه بالنعت في دلالتها
على معنى في الصاحب وكونها بحيث لو اسقطت لم يختل الكلام   وبيان
اي مبين   فانه لا يقصد به ذلك وان لزم ما قصد به اه سم وعندي
في هذا اللزوم نظر اذ كثيرا لا يبين النعت كيفية وقوع الفعل من المنعوت
والهيئة التي كان عليها حين مباشرته بان يحدث معنى النعت بعد وقوع
الفعل كما في قولك جاءني امس زيد العالم الآن فتامل   المصدرة بالواو
صفة للاخبار والنعوت   كالخبر في باب كان كقول الحماسي فامسى وهو
عريان وقوله والجملة الخ كقوله تعالى او كالذي مر على قرية وهي خاوية
على عروشها وكقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم وفي ع ق جواب
آخر غير ما اجاب به الش وهو انه يقال في نحو امسى انها تامة بمعنى دخل
في المسا والجملة بعدها حال وفي جملة وهي خاوية وجملة وثامنهم كلبهم
انهما حاليتان بناء على ورود الحال من النكرة مطلقا وهو ضعيف او بتقدير
مسوغ فلا يرد ما ذكر اه لكن في الغنري رد كون جملة وثامنهم كلبهم حالا لا
وقال المحقق انه صفة سبعة كما شهد به لفظ امثاله ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة
سادسهم كلبهم اذ لو حمل على الحال لخرج النظم عن الانتظام   التي تسمى واو
تاكيدا الخ اي والواو المزيدة لتاكيد الخ كما يوخذ من المغني
التشبيه الخ لورودها بعد ما قد يستقل كالفعل والفاعل والمبتدا والخبر   ففعلى سبيل
فلم تخرج عن الاصل لذا اتباع ق اي فلا ترد نقضا   فانها من حيث الحال
تقليل للمخالفة والحيثية للتقييد وقوله مستقلة خبر ان   من حيث هي
جملة وهذه الجهة هي الاصل في تلك الجملة الحالية وجهة كونها حالا عارضة
منها ع ق   من غير ان تتوقف تغيير للاستقلال   فتحتاج الى ما يربطها
بصاحبها اي فهي من هذه الحيثية اي جهة كونها جملة تحتاج الخ وروعيت هذه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)